

الموقف الدولي

من مشكلة الصحراء الغربية ١٩٧٠-١٩٩٠

د. نوال زغير عذاب الخفاجي

كلية الامام الكاظم

الموقف الدولي من مشكلة الصحراء الغربية ١٩٧٠-١٩٩٠

د. نوال زغير عذاب الخفاجي

المقدمة

الصحراء الغربية هي المنطقة الجنوبية للمملكة المغربية وتطل على سواحل المحيط الأطلسي وتحاذي الحدود الموريتانية والجزائرية، احتلتها اسبانيا منذ عام ١٨٨٤ وبالوقت الذي كانت الدول الأوروبية تتنافس على مناطق السيطرة في القارة الأفريقية احتفظت اسبانيا باحتلالها لمنطقة الصحراء الغربية، واستمرت باحتلالها للصحراء الغربية دون غيرها من مناطق السيطرة والاحتلال في القارة الأفريقية، فقد اشتهرت الصحراء الغربية عند الاسبان بانها بلاد الذهب والثروات فقد أقامت السلطات الاسبانية مطار ومناطق تجارية ومصارف على ارض الصحراء الغربية، واستمر الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية الى عام ١٩٧٦ حيث انسحبت من الصحراء الغربية، وبموجب اتفاقية مدريد قسمت الصحراء الغربية الى منطقة شمالية تابعة للمملكة المغربية وجنوبية تابعة لموريتانيا، واستمرت حالة تقسيم الصحراء حتى تخلت موريتانيا عن حصتها بالصحراء عندها عادت الصحراء بكاملها للمملكة المغربية وبدأت المؤامرات والصراعات على عودت الصحراء للوطن الأم المملكة المغربية وتعاليت دعوات تقرير المصير من دول الجوار المحاذية للصحراء الغربية ورفعت الدعوات الى المنظمات الدولية كمحاولة لسلب الصحراء من المملكة وأعلنت ما يسمى (الجمهورية الصحراوية) بهدف تدويل المشكلة، وبعد محاولات عديدة استمرت لغاية عام ١٩٩٠ توصلت الجان التابعة للأمم المتحدة على إجراء استفتاء لسكان الصحراء الغربية للاختيار بين البقاء مع المملكة المغربية او الانفصال وهذا الخيار لازال قائم ومرحب به من المملكة المغربية والمنظمات الإقليمية والدولية والأطراف المحاذية للصحراء ومنها الجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.

Abstract

Western desert or sahras is a region in Morocco; more definitely, western parts of Morocco. This desert has been under the influence of Spanish invasion for decades spanning to 1976. This sahras is extremely rich. This richness is demonstrated by, firstly, minerals like phosphate. Secondly, the geographical location, being near the Atlantic ocean this makes it important due to the marine riches especially fish. This location also has a strategic significance in local policies of western part of Arab homeland as well as international policies.

This problem has been transferred to international organizations ,e.g., United Nations and The international Court of Justice. The latter has issued that the sahras is totally loyal and allied to Morocco. U.N. calls for a referendum for

the desert dwellers in order to find out whether they are willing to remain under the supervision of Morocco or not. There is a problem arising: the voters'

قسم البحث الى محورين المحور الأول: رؤية الأمم المتحدة لمشكلة الصحراء الغربية، اما

المحور الثاني فقد تضمن موقف الدول الكبرى من مشكلة الصحراء الغربية.

اهمية البحث: استأثرت مشكلة الصحراء الغربية بأهمية كبيرة بفضل مواردها الطبيعية المتنوعة من الفوسفات واليورانيوم والحديد، إضافة الى موقعها الاستراتيجي الذي يطل على سواحل المحيط الأطلسي. وهذا ما يفسر التنازع الغربي والإقليمي على منطقة الصحراء الغربية، واعتبرت الصحراء مشكلة لتدخل أطراف عدة بمحاولة لتقرير مصيرها.

المحور الأول

رؤية الأمم المتحدة لمشكلة الصحراء الغربية

نص ميثاق الأمم المتحدة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، لذلك وزع ميثاق الأمم المتحدة اختصاصات المؤسسات الدولية ، وقد أعطت الجمعية العامة للأمم المتحدة الصلاحيات اللازمة والتي تمثل كل الدول الأعضاء وهي المسؤولية في النظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين ويقع ضمن ذلك نزع السلاح وتنظيم التسليح وحل الخلافات بالطرق السلمية^(١).

وفيما يخص إقليم الصحراء الغربية قدمت الدول المعنية بالإقليم مذكرات إلى الأمم المتحدة وخاصة لجنة تصفية الاستعمار ومن هذه المذكرات مذكرة المندوب الموريتاني في الأمم المتحدة مطالباً بالصحراء الغربية وإجراء مباحثات مع أسبانيا حول تصفية استعمارها للصحراء^(٢).

وكانت المملكة المغربية السباقة في المطالبة بتحرير أجزاء المملكة من الاحتلال الأسباني الذي يسيطر على الصحراء الغربية منذ ١٨٤٤ وكررت المطالبة طيلة السنوات ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، و ١٩٧٠ حيث طالبت من أسبانيا باحترام المواثيق الخاصة بإنهاء الاستعمار في المنطقة وان تقوم أسبانيا بتصفية استعمارها للأقاليم تحت إشراف الأمم المتحدة^(٣).

لقد أصدرت الأمم المتحدة جملة من القرارات الخاصة بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية

ويمكن إجمال القرارات الصادرة بعد ١٩٧٠ وهي^(٤):-

١	القرار ٢٧١١	الدورة ٢٥	بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٧٠
٢	القرار ٢٦٨٣	الدورة ٢٧	بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٧٢
٣	القرار ٣١٦٢	الدورة ٢٨	بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٧٣
٤	القرار ٣٢٩٢	الدورة ٢٩	بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٧٤
٥	القرار ٣٤٥٨	الدورة ٣٠	بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٧٥
٦	القرار ٣١/٤٥	الدورة ٣١	بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٧٦

٧	القرار ٣١/٢٢	الدورة ٣٢	بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني	١٩٧٧
---	--------------	-----------	------------------------	------

وقد أصدرت اللجنة الخاصة بمواصلة نظرها في الحالة القائمة في الإقليم وإعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها ٢٩ وفق المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٦٥ من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية^(٥) .

ونتيجة التطورات في مسألة الصحراء الغربية لاسيما بعد بحث الجمعية العامة للأمم المتحدة للمسألة أخذة الأطراف المحاذية للإقليم تبحث في مستقبل الإقليم بعد الانسحاب الإسباني ، لذلك دعا المغرب إلى عقد مؤتمر أغانر في ١٩٧٣/٧/٢٣ وحدث انقسام بين أطراف النزاع حول بقاء إقليم الصحراء الغربية وتقسيمه بين الدول المعنية^(٦) .

إن إصدار اللجنة الخاصة تقريرها إلى الأمم المتحدة الخاص بتقرير المصير دفع الأسبان إلى بعث رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تعبر عن قرارها بتطبيق حق تقرير المصير وعن عزمها إجراء استفتاء خلال الستة اشهر الأخيرة من عام ١٩٧٥ ، وبهذه المناورة استطاعت إسبانيا أن تجد خلافا في مواقف الدول العربية الثلاث المغرب ، موريتانيا والجزائر ، حيث قامت المغرب بدعم موريتانيا بطلبها المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية ، وحاولت محكمة العدل الدولية أن تحصل على جواب للأسئلة هل كانت الصحراء الغربية وقت استعمار إسبانيا لها أرضاً بلا صاحب ؟ وهل هناك روابط قانونية بين إقليم الصحراء والمغرب وموريتانيا وأرسلت على ضوء ذلك البعثة الدولية لزيارة الصحراء الغربية ضم ممثلي إيران وساحل العاج وكوبا وباشرت اللجنة عملها في ٢٢/٤/١٩٧٥^(٧) .

وقد تساءلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث عشر من أيلول ١٩٧٤ أمام المحكمة الدولية .. عما إذا كانت الصحراء الغربية تتبع طرفاً محدداً أثناء احتلال إسبانيا لها أم لا ؟ فإذا قررت المحكمة إن الصحراء كانت لها من يحكمها قبل أن تأخذها إسبانيا، فسيكون السؤال التالي الموجه للمحكمة (انظر قضية الصحراء أمام المحكمة)^(٨) .

وكانت هذه التساؤلات قد جاءت في قرار تبنته لجنة تصفية الاستعمار المنبثقة عن الجمعية في ١١ تشرين الأول وقد وافقت عليه ٨٨ دولة بمقابل عدم رفض أحد وامتناع ٤٣ دولة ودعمته ٢٥ دولة عربية وأفريقية تضم الجزائر والمغرب وموريتانيا^(٩) .

ورغم القرارات الكثيرة التي اتخذتها الأمم المتحدة في الجمعية العامة إلا أن الأطراف المتنازعة ظلت تماطل وتسوف في إجراءاتها حيث كانت طبيعية الخلافات السياسية داخل الأمم المتحدة وفي المنطقة المعنية حول موضوع تقرير المصير والحقوق التاريخية للصحراء الغربية، ومن تلك التصريحات تصريحات وزير خارجية المغرب وموريتانيا أمام الأمم المتحدة ، حيث دافع الوزيران بحجج ومذكرات قدمت إلى الجمعية العامة ، حيث بين الجانبان المغربي والموريتاني بكونهما معنيين بإقليم الصحراء ونتج

عن الجمعية العامة قرار رقم ٣٢٩٢ الدورة ٢٩ في ١٣/١٢/١٩٧٤ من نقل موضوع إقليم الصحراء العربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لاستشارتها ومعرفة رأيها حول تبعية الصحراء^(١٠).
إن سبب لجوء الأطراف المتنازعة إلى إحالة مشكلة إقليم الصحراء إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية فسرتة الأطراف عملا حسب رؤيتها فأسبانيا بينت إن الهدف الحصول على رأي يؤيد تحويل مجرى القضية في الأمم المتحدة وذلك رغم رفض أسبانيا لعرض المشكلة على القضاء الدولي^(١١).

المغرب لجأ إلى محكمة العدل الدولية في أيلول ١٩٧٤ بعد قيام إسبانيا بإعداد دستور وطلبت من الجماعة الصحراوية التصديق عليه جاء موقف المملكة المغربية لوقف المشروع ولتأكيد حقها في التراب المغربي ومن ضمنها الصحراء وفعلا نجحت المغرب في إقناع الأمم المتحدة بوقف المخطط الأسباني في إجراء استفتاء على مشروع دستور حاولت إسبانيا تنظيمه^(١٢).
ومن الجدير بالذكر إن أسبانيا كانت ترفض إعادة المشكلة الصحراوية إلى المحكمة الدولية ، حيث تلقت رفض مقابل من قبل المحكمة حيث أكدت المحكمة إن عدم الموافقة على اللجوء إلى المحكمة لا يمس الاختصاص الاستشاري وبينت المحكمة الفرق بين القواعد القضائية التي تتطلب موافقة الدول المعنية بالإقليم والرأي الاستشاري والقواعد التي تتطلبها^(١٣).

لقد اتسمت قرارات الأمم المتحدة بالتبدل والتردد والقاء المسؤولية على أطراف أخرى مما يدل إن صراعا كان يدور حول الصحراء بين الدول المختلفة ، فالدول الكبرى لم تستطع الاتفاق على حل يلبي موافقها المتناقضة^(١٤).

وقد أوضحت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنها ترى ان استمرار قيام حالة استعمارية في الاقليم يعرض الاستقرار في افريقيا الشمالية والغربية للخطر ، وأن تأخذ بعين الاعتبار البيانات الصادرة أمام الجمعية العامة يومي ٣٠ أيلول و ٢ تشرين الأول عام ١٩٧٤ من قبل وزارة خارجية كل من المملكة المغربية وجمهورية موريتانيا الإسلامية وإذ تسجل البيانات الصادرة أمام اللجنة الرابعة من قبل مندوبي المغرب وموريتانيا وبموجبها اعترف كل منهما بالاهتمام المتبادل بينهما بشأن مستقبل الاقليم وقد استمعت إلى بيانات مندوب الجزائر وأسبانيا^(١٥).

وحدد الفصل الرابع عشر من ميثاق الأمم المتحدة النظام الأساسي للمحكمة وتشكيلها واختصاصاتها بعدد من المواد ، وبعد أكمال موضوع الصحراء الغربية بالدراسة والتحليل والمناقشات والآراء والمفاوضات غير المجدية وعدم التوصل إلى حل يرضي أطراف النزاع من قبل الجمعية العامة ومجلس الامن واللجان المتفرعة فيها يتم الاتفاق على أحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية^(١٦).

وبذلك تكون الأمم المتحدة قد نقلت الخلاف من الأمم المتحدة إلى مستوى قانوني لتخفيف عن الأمم المتحدة أعباء التناقضات الدولية من جهة ولفتح صفحة جديد في المواجهة الدبلوماسية التي ستؤدي بدورها إلى المزيد من الارتباك والعمومية في قرارات المنظمة الدولية^(١٧).

وبعد عرض القضية أمام المحكمة الدولية قامت كل دولة من الدول المعنية بالنزاع بتقديم وجهة نظرها من قضية إقليم الصحراء الغربية ، فأسبانيا قدمت رؤيتها بأن الصحراء لم تكن خاضعة لسيادة المملكة المغربية وقد استولت أسبانيا على الصحراء ١٨٨٤ وأكدت أسبانيا أن الصحراء لم تكن خاضعة لسيادة موريتانيا^(١٨).

خلال المناقشات الخاصة بالمركز القانوني للإقليم الصحراوي ظهر خلاف حول المركز القانوني للإقليم الصحراوي وقت استعمار أسبانيا وعلى ضوء الرأي الاستشاري المطلوب من المحكمة كررت الجمعية دعوتها إلى جميع الدول ، باحترام قراراتها بشأن نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية في إقليم الصحراء ، والامتناع عن المساعدة للحفاظ على الحالة الاستعمارية في الاقليم سواء الاستثمارات أو بسياسة الهجرة الداخلية إلى الاقليم وذلك بإرسال بعثة إلى الاقليم لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه^(١٩).

أما وجهة النظر المغربية أمام محكمة العدل الدولية فانقسمت إلى قسمين ، الأول قانوني حول مركز الصحراء وقت الاستعمار الإسباني لها ، والثاني خص العلاقات القانونية بين الصحراء بكونها كانت جزء من ارض المملكة المغربية قبل احتلالها من الأسبان^(٢٠).

وفي ١٦/١٠/١٩٧٥ أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها فيما يتعلق بالسؤال الأول وبالاجتماع إن الصحراء الغربية (ريودي اورو والساقية الحمراء) لم تكن إقليما مباحا وقت استعمارها من قبل إسبانيا وفيما يتعلق بالسؤال الثاني صوت أربعة عشر صوتا ضد صوت واحد وقررت المحكمة بوجود روابط قانونية بين الاقليم والمملكة المغربية تتميز بالخصائص المذكورة في الفقرة ١٦٢ من قرارات الرأي الاستشاري ، كما أكد على وجود روابط بين الاقليم وموريتانيا تميزت بالخصائص المذكورة في الفقرة ١٦٢ ،وقد أثار الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية ردود فعل عديدة لدى أطراف النزاع فاعتبرت المغرب إن رأي المحكمة جاء لصالحها حيث أكد قرار المحكمة على وجود روابط قانونية وولاء بين السيادة والروابط الأخرى .

وهكذا أعلنت المغرب إن استخدام المحكمة لنص البيعة جاءت مناسبة للتاريخ الذي استمرت فيه الصحراء ومؤكدة للسيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية^(٢١).

أما موريتانيا فقد تمسكت بالجزء الخاص بوجود روابط بينها وبين اقليم الصحراء واعتبرت إن قرار المحكمة جاء مؤكدا لوجود الشعب الموريتاني مع الشعب الصحراوي مطالبا إسبانيا بضم الصحراء

لموريتانيا، وفيما يخص الجزائر فقد فسرت رأي المحكمة الدولية وفق مصالحها مؤكدة إن الدبلوماسية الجزائرية نجحت بمساعيها بحق الشعب الصحراوي بتقرير المصير^(٢٢) .

وهكذا اختلفت أطراف النزاع بمصير الصحراء وتغير الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي لم ينطرق إلى جوهر المشكلة التي تعكس نزاع الأطراف العديدة على إقليم الصحراء ، وقد ردت جبهة البوليساريو على الموضوع ولخصت مطالبها في مذكرة قدمتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٣٠ عام ١٩٧٥ وهذه المطالب كانت^(٢٣):-

١. تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوي في الاستقلال في إطار مبدأ تقرير المصير .
 ٢. إلزام الدولة المستعمرة بإنهاء وجودها في الصحراء .
 ٣. تسليم السيادة كاملة إلى جبهة البوليساريو التي تمثل الشعب الصحراوي .
 ٤. تحذير الدول المجاورة من أية محاولة غير شرعية للتدخل في الشؤون الداخلية .
 ٥. إعلان المنظمة بالإجراءات الممكنة لإعادة الشعب الصحراوي مع اعترافها بحق الشعب الصحراوي في اتخاذ كافة الوسائل في الدفاع عن وحدة ترابه .
- وفي الخطاب الذي أحال به الأمين العام للأمم المتحدة الأسئلة إلى محكمة العدل الدولية طلب من السلطة الإسبانية تأجيل الاستفتاء الذي تنوي أجرائه في الصحراء الغربية إلى إن تقرر الجهة العامة السياسة التي يجب إن تتبع في إجراءات تصفية الاستعمار بالاقليم في افضل الشروط الممكنة على ضوء الرأي الاستشاري الذي ستصدره محكمة العدل الدولية^(٢٤).

إن تحليل الوثائق والخطب والمعاهدات والتصريحات المقدمة إلى محكمة العدل الدولية تبين بان هناك روابط اجتماعية تربط بين القبائل التي استوطنت الصحراء الغربية وصلت من المغرب ، وان الاتصال كان مفتوحا بين الصحراء وشمال المغرب منذ عهد بعيد ، وهناك انصهار واندماج بين القبائل الصحراء الغربية منها (بني حسان) و(البربرية) و (صنهاجة) هذا الانصهار الذي حدث بين قبائل تعدى حدود الصحراء فالتواصل والاندماج لم ينقطع بين الشمال والجنوب في المغرب العربي منذ اللحظة التي وطأت فيها أقدام الاستعمار ارض المغرب وحتى تاريخ إعلان القرار التاريخي بتنظيم المسيرة الخضراء^(٢٥) . والتركيبة الاجتماعية من أهم الروابط التي تربط المغرب بصحرائه حيث ان مكونات المجتمع الصحراوي الذي يغلب عليه الطابع القبلي والزوايا التي يغلب عليها الطابع الديني .

وقد بدأت الأمم المتحدة ابتداء من اتفاقية مدريد محاولة الخروج من مشكلة الصحراء بطريقة لا يظهر معها هذا الخروج وكأنه هروب من تحمل المسؤولية إذ جاء القرار (٣١/٤٥) الصادر عن الدورة ٣١ للجمعية العامة في ١/١٢/١٩٧٦ ، معلنا من علمها بالقرار الصادر عن المؤتمر الذي ضم رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، الذي يدعو إلى عقد مؤتمر خاص لإيجاد حل دائم وعادل للمشكلة الصحراوية وتقرر وضع هذه القضية على جدول أعمال الدورة (٣٢) وقد تجلّى انسجام منظمة الأمم

المتحدة اكثر بعد صدور قرارها رقم (٣٢٢٠) الصادر عن الدورة (٣٢) الجمعية العامة في ١٩٧٧/١٢/٢٨ حيث عاد ليذكر بالاجتماع فوق العادي الذي قررت عقده منظمة الوحدة الأفريقية وبعد أن تمنى إيجاد حل دائم وعادل للمشكلة وفق ميثاق الأمم المتحدة ، قرر نقل القضية ووضعها على جدول أعمال الدورة (٣٣) (٢٦).

إن الجمعية العامة بعد عجز منظمة الوحدة الأفريقية وتدخل الأمين العام بنقل ملف الصحراء إلى الأمم المتحدة ، جاء المشروع الأمني الخاص بتسوية الموضوع عن طريق الاستفتاء العام ، فقد تبنته الجمعية العامة عن تقرير اللجنة الاقتصادية وغير الاستعمارية الخاصة للجنة الرابعة (القرار A/٥٣/٥،٤) ١٩٧٥/١٠/٢ قضية الصحراء الغربية (٥٣/٦٤) فاللجنة العامة بعد تناولها القضية بشكل متردد بسبب ضغط الأطراف الدولية ، أعادت التأكيد على الحق الأصيل لجميع الأشخاص بتقرير المصير والاستقلال طبقا للمبادئ المقررة في ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة رقم (١٥١٤) في ١٩٦٠/١٢/١٤ ويتضمن الإعلان عن ضمان البلدان والشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، ويذكر قرارها ٥٨/٧٥ المصادف في ١٩٨٨/٨/٣٠ المقدمة من المملكة المغربية والجمعية الشعبية (٢٧) .

ومن خلال ما تقدم من القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بخصوص الصحراء تتضح بان الحقيقة قضية الصحراء الغربية خارج صلاحية الأمم المتحدة لان القوى الكبرى الممثلة في الأمم المتحدة كانت في تنافس على النفوذ والسيطرة ولم يكن للأمم المتحدة رأي فاعل خارج أرادت القوى العظمى ففي فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) كانت الصحراء ورقة ضغط من قبل أطراف النزاع الدولي تستعملها الدول العظمى من اجل الحفاظ على مصالحها الدولية باسم حقوق الإنسان والديمقراطية .

لقد أشارت إسبانيا على مجلس الأمن الدولي عام ١٩٧٥ طرح مشكلة الصحراء الغربية في جدول أعمالها وبحث افضل السبل لإيجاد تسوية سلمية لها على ضوء إعلان المملكة المغربية التزامها القيام بمسيرة سلمية إلى منطقة الصحراء سميت المسيرة الخضراء (٢٨).

لقد طلب مندوب أسبانيا من مجلس الأمن إقناع الحكومة المغربية بوقف المسيرة ، خشية وقوع اشتباك من شأنه يعرض السلام والأمن للخطر، المغرب من جهتها أعلنت بان مسيرتها سلمية وان المغرب حريص على الروابط التاريخية مع أسبانيا لذلك طلب الملك الحسن الثاني من شعبه ان يقاسم الغذاء مع الجيش الأسباني وان يكون السائر بالمسيرة مسالم بمسيرته (٢٩).

بعد ذلك اصدر مجلس الأمن القرار المرقم ٣٧٧ في ١٩٧٥/١٠/٢٢ على اثر المذكرة التي تقدم بها المغرب إلى المجلس وخول القرار السكرتير العام الدخول في مشاورات فورية مع الأطراف المعنية (٣٠)، ونص قرار مجلس الأمن على (٣١) :-

١. أعمالاً بنص المادة (٣٤٠) من الميثاق المباشرة بأي إجراء ترى الجمعية العامة اتخاذه وفقاً لقرار (٣٢٩٢) الدورة (٢٩) وعدم المساس بأية مفاوضات قد تجريها الأطراف المعنية وفقاً للماد (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة .
 ٢. على الأطراف إبداء التعاون وتسهيل مهمة السكرتير العام للأمم المتحدة .
 ٣. الطلب من أسبانيا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة والمغرب وموريتانيا بوصفها من الأطراف المعنية بالمشكلة تقدم إلى المحكمة الدولية كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالموضوع^(٣٢) .
ولتخفيف حدة الخلاف قام وزير الخارجية المغربي الدكتور احمد العراقي (بزيارة مدريد لتقريب وجهات النظر فيما يتعلق بالصحراء^(٣٣)).
- وقد أصدرت الأمم المتحدة القرار المرقم (٣٧٩) في ١١/٢/١٩٧٥ اكد فيه ان مجلس الامن بحث تقرير الامين العام المقدم وفقاً لقرار مجلس الأمن وبحث أيضاً الخطاب المؤرخ في تشرين الثاني ١٩٧٥ الصادر من القائم بإعمال ممثل أسبانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي الوثيقة (م/١١٨٦٤) مؤكداً قرار ٣٧٧ الصادر في ٢٢/١٠/١٩٧٥ وقد لاحظ بقلق إن الموقف في المنطقة لا يزال خطيراً ، وقد اخذ في الاعتبار ان مسألة الصحراء الغربية معروضة على الدورة (٣٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة^(٣٤).
- والزم القرار جميع الأطراف المعنية والمهتمة بالصحراء الغربية تجنب أي عمل منفرد أو إجراء يؤدي إلى مزيد من التصعيد في التوتر في المنطقة . وطالب القرار من الأمين العام الاستمرار في مشاوراته والكشف عن الأطراف المعنية بالمسألة الصحراء الغربية واتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة^(٣٥).
- إضافة إلى ذلك لاحظ القرار بان الوضع في المنطقة خطيراً واصدر مجلس الأمن الدولي قرار ٣٨٠ في ١١/٦/١٩٧٥ أكد فيه ان مجلس الامن يتابع بقلق بالغ الوضع في الصحراء الغربية، وانه تدهور بشكل خطير، ولاحظ بأسف انه رغم القرارين ٣٧٧ و ٣٧٩ والنداء الذي وجهه رئيس مجلس الامن والزيارات التي قام بها السكرتير العام للأمم المتحدة إلى كافة الأطراف المعنية لم تؤدي الى نتيجة، لذلك دعا مجلس الأمن إلى اتخاذ قرارات جديدة تخص الصحراء الغربية حيث طلب المجلس من الملك المغربي طلباً عاجلاً بإنهاء فوري للمسيرة الخضراء نحو الصحراء الغربية ألا أن المسيرة الخضراء توصلت رغم قرار مجلس الأمن لذلك صدر مجلس الأمن قراره المرقم (٣٨٠) المتضمن^(٣٦): -
١. يطالب المغرب بسحب كل المشتركين في المسيرة من إقليم الصحراء .
 ٢. يستنكر القرار إقامة المسيرة .
 ٣. يطالب المغرب وكل الأطراف المعنية بقبول أي إجراء قد ترى الجمعية العامة اتخاذه وفقاً للقرار رقم (٣٢٩٢) الدورة (٢٩) وأية مفاوضات قد تجريها الأطراف المعنية ، وفقاً للمادة (٣٣)

من الميثاق لكي تتعاون بشكل كامل مع الأمين العام في أتمام المهمة المفوض بها من جانب
قراري مجلس الأمن رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٧٥^(٣٧) .
لقد جاءت القرارات الثلاثة الصادرة من مجلس الأمن تؤكد على أهمية منح حق تقرير لشعب
الصحراء وفقا لقرار (١٥١٤) وهو ما حاول المغرب وموريتانيا الحيلولة دون وقوعه بل إن قرارات
مجلس تعارض بشدة أي عمل منفرد للأطراف المعنية بالنزاع^(٣٨).

ومع ذلك فإن القرارات الصادرة من مجلس الامن لم تحل مشكل إقليم الصحراء ، بل أكدت على
ضرورة قيام السكرتير العام للمنظمة الدولية بتكثيف المشاورات التي يجريها مع الأطراف المعنية بل كانت
للمساعي الدبلوماسية دور في تقريب وجهات نظرا كل من إسبانيا وموريتانيا ودفعها إلى عقد اتفاقية مدير
الثلاثية ، خاصة بعد ان شنت هجمات مسلحة على القوات المغربية من جبهة البوليساريو منطلقا من
الأراضي الجزائرية، ورد المغرب على هذه التجاوزات بتأكيد حقه في السيادة على أراضيه ضد التدخلات
الخارجية، ودعا الامم المتحدة اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحفاظ على مغربية الصحراء من التدخل الخارجي،
إن المملكة المغربية قربت من الخلاف مع اسبانيا بشأن الصحراء بإعطاء أسبانيا بعض الامتيازات
الاقتصادية بشكل يضمن للمغرب حقا في ترابها بالصحراء الغربية، للحيلولة دون قيام صحراء تقف بوجه
أمنيات وتطلعات المغرب التاريخية^(٣٩).

في ١٩/٦/١٩٨٥ وصل السكرتير العام للأمم المتحدة (بيريدي دي كويلار) إلى المغرب لإجراء
مشاورات مع الملك الحسن الثاني وسبق ذلك في ١٩٨٥/٢/٢ ان الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت
القرار (٥٠/٤٠) بخصوص الصحراء الغربية ودعت فيه رئيس منظمة الوحدة الأفريقية والسكرتارية
العامة للأمم المتحدة لبذل قصارى جهودها لإقناع كل من المغرب والبوليساريو بالتفاوض بموجب القرار
AHG/RES,104(XIX) والقرار يعد بضرورة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة وتنظيم
استفتاء لسكان الصحراء ، وفي ١٩٨٦/٥/٧ أجرى السكرتير العام للأمم المتحدة جولة مشاورات ولقاءات
مع ممثلي كل من الجزائر وموريتانيا ، لتخفيف حدة الخلاف بين الأطراف^(٤٠) .

ان الدور القيادي للأمم المتحدة تمثل في دور المفاوضات والوسيط بين المغرب والبوليساريو
وأطراف النزاع الأخرى ومنها الجزائر حيث جرى في ١٩٨٦/٤/٩ مساعي في نيويورك بقيادة الامين العام
للأمم المتحدة خافيير بيريدي دي كويلار بمهمة الوساطة والتفاوض بين المغرب والبوليساريو وانظم وزير
الدفاع السنغالي مع الامين العام للأمم المتحدة بدور الوساطة لتقريب وجهات النظر لإجراء استفتاء
للصحراء الغربية^(٤١).

ان الأمين العام للأمم المتحدة ١٩٨٦ أيقن بان منظمة الوحدة الأفريقية غير قادرة على إيجاد حل
لمشكلة الصحراء بعد ان انحازت إلى جانب الجزائر والبوليساريو كما أكد ذلك الدكتور (عبد اللطيف
الفيلاي) رئيس وزراء المغرب بان نزاع الصحراء الغربية من اختصاص الأمم المتحدة ، وكذلك عقب

تزايد الأنباء عن وساطة تقوم بها بعض الجهات لحث المغرب والبوليساريو على إجراء اتصالات مباشرة بينهما ، بالوقت نفسه أعلنت لجنة تحديد الهوية بمعاودة عملها ليشمل السكان المنحدرين من أصول صحراوية في قوائم الاقتراع وتقرر فتح ثلاثة مكاتب جديدة لتسجيل المقترعين ، وقد أعلنت موريتانيا استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لإقامة مراكز جديدة للتسجيل^(٤٢) .

إن نشاطات الأمين العام للأمم المتحدة دفعت إلى الالتقاء بسكرتير العام لجهة البوليساريو للتشاور معه في ١٩٨٧/١/٢٨ وكذلك في ١٩٨٧/٢/٣ أجرى الأمين العام اتصالات أخرى لتقريب وجهات النظر وجمع معلومات والاطلاع على آخر المستجدات والتطورات الحاصلة في الصحراء الغربية .

وفي مهمة للأمم المتحدة متعلقة بجوانب سياسية قام السيد (عبد الرحيم أفرح) السكرتير العام المساعد الذي وصل إلى الكونغو والمغرب والجزائر في ١٩٨٧/٦/١٦ لمناقشة مسألة الصحراء الغربية مع دنيس ساسو رئيس الكونغو الذي يتولى رئاسة المنظمة الأفريقية مع الملك الحسن الثاني والسكرتير العام لجهة البوليساريو^(٤٣) .

كما ان الامين العام التقى في جنيف لمناقشة ملف الصحراء الغربية مع رئيس دولة الكونغو ، ومع ممثلي المغرب والبوليساريو لمدة يومين ١٩٨٧/٧/١٥ لمناقشة ملف الصحراء الغربية، إضافة لذلك ان الامين العام للأمم المتحدة قام بزيارة للمنطقة شملت الصحراء الغربية والمغرب وموريتانيا والجزائر قام بها فريق خاص متخصص بالموضوع وكانت برئاسة السكرتير العام المساعد ويضم عدد من العاملين في منظمة الوحدة الأفريقية يبحث هذا الفريق في زيارته مسائل سياسية وفنية خاصة بموضوع الصراع استمرت من ١٩٨٧/١١/٢٠ إلى ١٩٨٧/١٢/٩ وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الامين العام وعن طريق قنوات متعددة ومختلفة تهدف إلى تقريب وجهات نظر الفرقاء الا ان هذه الجهود لم تثمر^(٤٤) .

في مدينة بروسلز التقى السكرتير العام للأمم المتحدة الرئيس الزامبي (كينيث كاوندا) الذي ترأس الأطراف المعنية بالصراع ، وضمن الجهود المبذولة بخصوص حل مشكلة الصحراء خلال الفترة ٩-١٠/٤/١٩٨٨ قام السيد عبد الرحيم السكرتير العام المساعد والسيد (لاسا ديزلو) السكرتير المساعد الخاص التقى بالملك الحسن الثاني ضمن زيارة رسمية يقوم بها للمغرب لمناقشة مشكلة الصحراء ، وقد قدم الامين العام للأمم المتحدة (دي كويلار) مقترحات لإنهاء مشكلة الصحراء الغربية بتاريخ ١١/٨/١٩٨٨ يتلخص بإجراء استفتاء لسكان الصحراء وقد قبل المغرب ذلك بتحفظ^(٤٥) .

لقد وصلت بعثة الأمم المتحدة إلى مدينة بوجدور في الصحراء الغربية المكلفة لاستقصاء المعلومات لتنظيم الاستفتاء في الصحراء وتعتبر هذه الزيارة آخر مرحلة للبعثة في الصحراء ، والتي من المقرر ان تتوجه بعد ذلك إلى موريتانيا والجزائر وكانت بعثة الأمم المتحدة عقدت في مدينة العيون

جلسة عمل حضرها عدد من المسؤولين المغاربة ويذكر ان البعثة بدأت مهمة جمع المعلومات لتنظيم الاستفتاء برئاسة عبد الرحيم فرح مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية^(٤٦).

وقد أعلن الملك الحسن الثاني قبوله بإجراء استفتاء مراقب في الصحراء الغربية ، وقال الملك انه لم يرفض الاستفتاء ولكنه رفض بعض جوانبه التي تتعلق بتقرير المصير ، وانتقد في الوقت نفسه الجزائر لانها طالبت بسحب القوات المغربية من الصحراء الغربية^(٤٧).

ان مهمة الأمم المتحدة بإجراء استفتاء للصحراء الغربية واجهت صعوبات جمة ومنها فشل شيوخ القبائل الصحراوية في المغرب في تحديد معايير إثبات هوية الأشخاص المنحدرين من اصل صحراوي ، الأمر الذي يشير إلى صعوبة مهمة الأمم المتحدة في اجراء الاستفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية^(٤٨).

أن جولة المباحثات التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار في الدول المجاورة لازمة الصحراء الغربية، أدت إلى وضع آلية فنية وسياسية تتمثل في إجراء استفتاء لسكان الصحراء ، وقد قيمت الدوائر الدبلوماسية المغربية المحصلة التي انتهت إليها مباحثات الأمين العام للأمم المتحدة بكون تلك المباحثات تركزت على ما يلي^(٤٩):

١. وضع آلية مرحلية لخطة السلام ، كفيلة باحتواء الخلافات القائمة حول طبيعة الاستفتاء المرتقب وشكله وحجمه ومقتضياته المختلفة .
٢. ضمان إمكانية استئناف الحوار المباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو وهو الأمر الذي أعلنه دي كويلار نقلا عن لسان الملك الحسن الثاني .
٣. التمهيد لاجتماعات منتالية بإشراف الأمم المتحدة لمناقشة ما هو قائم من صعوبات ولتذليل ما قد يستجد من عقبات بوجه إتمام العملية السلمية .
٤. تحريك خطة السلام الدولية لإنهاء أزمة الصحراء الغربية ، على نحو فعال بحيث يمكن تحقيق خطوات ملموسة بهذا الاتجاه .

ورغم الجهود المبذولة لتقريب الأطراف من حل يرضي الجميع إلا ان المصادر العربية تشير إلى وجود اختلافات حول ثلاث قضايا مهمة وهي^(٥٠) :

١. طلب البوليساريو بانسحاب قسم كبير من الجيش المغربي من الصحراء ، والذي يتجاوز عدده مائة وخمسين ألف جندي خلال الفترة التي سيتم فيها الاستفتاء ،أما المغرب واجه ذلك بالرفض التام لان المغرب يرى انه من غير الممكن ترك ارض واسعة من دون توفير وسائل الحماية اللازمة لها ،وهذه الأرض الواسعة ارض مغربية والمغرب اعلم بطبوغرافية وجيوستراتيجية المنطقة، كما تقول الرباط وقد تم حل هذا الخلاف بحل وسط مفاده يرباط الجيش المغربي في مناطق يحددها الامين العام للأمم المتحدة .

٢. جبهة البوليساريو تطلب تعديل نظام الإدارة المغربية عبر استبدال الموظفين المغاربة بأخرين من الأمم المتحدة .

٣. مشكلة السكان . فالمطروح اجراء استفتاء على أساس آخر تعداد لسكان الصحراء الذي أجرته أسبانيا الذي يحدد السكان بحوالي ٧٤٦٠٠٠ نسمة إلا ان البوليساريو تريد استفتاء صحراويين يعيشون في موريتانيا والمغرب .

ان الرؤية الدولية لمنظمة الامم المتحدة كانت منسجمة مع النظام الدولي الذي كان يسود العالم المعروف بنظام القطبين والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكل القرارات غير ملزمة مالم يتفق عليها من قبل القطبين، وسادت كثير من المنازعات في تلك الفترة التي عرفها العالم بانها نزاعات وصراعات غير مباشرة تلعبها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي^(٥١).

المحور الثاني

موقف الدول الكبرى من مشكلة الصحراء الغربية

إن المتتبع لمجريات الأمور في قضية الصحراء يجد أن قضية الصحراء أصبحت تندرج في قلب الصراع الدولي الدائر بين القوتين العظيمةتين [الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة] والاعتراف بالجمهورية الصحراوية لا يجب البحث عنه في الصراع القائم في شمال غرب أفريقيا . ان الصراع على الصحراء الغربية لم يخرج عن الصراع عن القاعدة الاساسية القاضية بان الصراع بين دولتين في العالم هو صراع بين قوتين الكبيرتين وان الصراع بين الدول يعتبر صراع بالنيابة اذ تكون فيه الدول منفذة لطريق نيابة عن القوى المحركة لها ولصراع الصحراء الغربية بعد دولي يمكن ايجازه: ١- ان اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبحثه الصحراء في حد ذاتها بل هو نتيجة الانعكاسات الاقليمية التي اوجدها الصراع. ٢- الاستقطاب الدولي والتنافس الأيديولوجي العالمي لم يمتد لدرجه كبيره الى الصراع الصحراوي وذلك لتوازن علاقته التي اقامتها القوى الكبرى بين طرفي النزاع المغرب والجزائر^(٥٢).

الموقف الأمريكي من مشكلة الصحراء الغربية

عملت الولايات المتحدة على استخدام مناهج وطرائق لتوظيف الصراعات والثورات والحروب من أجل التقسيم ومن أجل المزيد من الهيمنة والإرهاب ولم تعرف العلاقات المغربية الأمريكية ركوداً أو انقطاعاً لتغيير أقدم هيمنة دبلوماسية في المنطقة^(٥٣) .

وقد تجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية النزاع الدائر في المنطقة في البدء ولكن على ضوء الاعتبارات والمصالح السياسية والاقتصادية لم يستمر هذا التجاهل طويلاً لاسيما بعد ظهور حركة البوليساريو وخشيتها من تأثيرها بأية اتجاهات ماركسية ، لذا قامت الولايات المتحدة بالاتصال بممثل البوليساريو عن طريق مندوبها في الأمم المتحدة في أيلول ١٩٧٧^(٥٤).

وبدأ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في السعي لحل النزاع في المنطقة بعملية متوازنة بين الأطراف المعنية للمحافظة على مصالحها ونفوذها ، إن مواقف الولايات المتحدة لم تكن ذو أهداف إنسانية أو أخلاقية وإنما جاءت تلك المواقف على أساس مصالحها الواسعة في المغرب والجزائر وموريتانيا والصحراء ، لذا كان دورها متوازن مع الحرص على أن لا يكون لها منافساً سوفيتياً في المنطقة حتى لا يتسلل إليها غيرهم كما حدث في أنغولا وموزمبيق والصومال وغيرها من مناطق العالم^(٥٥) .

وترتبط الولايات المتحدة بعلاقات غير متكافئة مع المغرب والجزائر، فعلاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادي إذ أنها عقدت معها صفقة نفط أطلق عليها صفقة القرن ، في حين أن علاقاتها مع المغرب ذات طبيعة استراتيجية تقليدية فكلتا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة نحو الخط الشيوعي اشتركت المغرب في عملية الكونغو عام ١٩٦١ ، والتدخل في إقليم شابا الزائيري في عام ١٩٧٧ .

وقد رحّب العاهل المغربي بأي وساطة تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لحل النزاع في الصحراء الغربية حيث أوضح العاهل المغربي بأن أمريكا لو قامت بدور من هذا القبيل لكننا مطمئنين ولكن لا بد من معرفة ملف المشكلة لتقوم الولايات المتحدة بهذا الدور ، وقد كانت زيارة العاهل المغربي للولايات المتحدة هو أحاطت الرئيس جيمي كارتر بالموضوع وشرح الملف للمسئولين الأمريكيين ، فالملف ليس ملفاً بين المغرب والجزائر، إنه يفوق مستوى العلاقات المغربية الجزائرية^(٥٦) .

إن الرؤية الأمريكية للنزاع الصحراوي وكيفية حلها تتحدد بالعناصر الآتية :

١- ان الهدف من وراء تقديم الأسلحة للمغرب هو مساعدتها على الدفاع عن نفسها .
٢- ان الولايات المتحدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتية لحل الصراع وبالوقت المناسب الذي ينسجم ومصالحها .

٣- ان الصراع في الصحراء لا يمكن حلّه عسكرياً وانه غير ممكن وجود غالب ومغلوب .
٤- ان الأسلحة الأمريكية للمغرب تسهم في خلق التوازن العسكري الذي من شأنه يدفع الجزائر والبوليساريو إلى الدخول في تسوية مع المغرب^(٥٧) .

ان الورقة الرئيسية التي تلعب عليها الولايات المتحدة لتحقيق هيمنة واسعة على المنطقة العربية هي محاولة تعزيز وتعميق الخلافات العربية وبذات الوقت تظهر نفسها انها الحامية لأصدقائها في المنطقة وهذا ما حدث في أزمة الصحراء الغربية والخلاف المغربي الجزائري^(٥٨) .

وتضح مما سبق ان سياسات القوى الكبرى في المنطقة إزاء مشكلة الصحراء تراوحت بين عدم الانحياز والانحياز فلم يصل مستوى الدعم والمساندة إلى أي من تلك القوى مع الطرفين المتنازعين على الصحراء ، ان ملابسات وتعقيدات المشكلة ليست بعيدة ومنفصلة عن مجمل معطيات التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي في منطقة المغرب العربي ، وان قدرة أي طرف على مواصلة الصراع تتحدد وفقاً لإمكانياته الذاتية وحجم المساندة التي يحصل عليها من حلفائه الخارجيين^(٥٩) .

ان هدف الدول الكبرى من انحيازها حيناً وعدم انحيازها حيناً هو الحيلولة دون تصعيد الموقف إلى الدرجة التي تجد فيها تلك القوى نفسها مجبرة لتحديد خياراتها وتحالفاتها بدقة الأمر الذي سيترتب عليه تضرر مصالحها مع طرف على حساب طرف آخر^(٦٠).

موقف الاتحاد السوفيتي (السابق) من مشكلة الصحراء الغربية :-

إن البحر المتوسط يعد الطريق البحري الرئيسي الأساسي الذي يؤدي إلى البحر الأسود ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط من أهم المناطق التي تركز عليها الإستراتيجية الغربية بوسيلة التواجد العسكري الضخم في مقاومة المخططات السوفيتية وإحباط أهدافها قد كان من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر وتوافق رؤيتها الاستراتيجية المشتركة أن يعترف الاتحاد السوفيتي بالجمهورية الصحراوية ، ويقدم الدعم الكامل لجبهة البوليساريو، غير انه في الواقع لم تذهب موسكو إلى هذا المستوى من التأييد والمساندة، إضافة لذلك ان الوسائل الفنية والتعبوية للحرب البحرية شهدت تطورات عميقة منذ الحرب العالمية الثانية، فالتقدم الذي أحرزه مجالات الدفع ومعدات وأسلحة السفن والغواصات يعتبر موازياً للتطور الحاصل في المركبات الجوية بالنسبة للسيطرة على أجهزة الاتصالات والمعلومات^(٦١). واشتملت السياسة السوفيتية إزاء المشكلة الصحراوية على العناصر الآتية^(٦٢) :

١. إن الاتحاد السوفيتي يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي .
٢. من غير الممكن تجاهل جبهة البوليساريو أثناء البحث عن حل لمشكلة الصحراء الغربية.
٣. يتعين الوصول إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض وتحقق مطالب الشعب الصحراوي في تقرير المصير .

وقد تكون العلاقات الاقتصادية التي تربط موسكو بالرباط السبب وراء التحفظ الروسي تجاه المشكلة الصحراوية ، ففي ١٠/٣/١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجاري قيمته (٢) بليون دولار تحصل بموجبه على الفوسفات في مقابل الحصول للمغرب على النفط والكيماويات وسفن الشحن من الاتحاد السوفيتي ، وقد وصفت المغرب ذلك الاتفاق الموصوف (اتفاق العصر) بأنه وسيلة لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد السوفيتي^(٦٣) .

ولم تحصل الجزائر على هذا المستوى من تطور العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، لذلك وجد السوفييت أن الوسيلة العملية لمواجهة الغرب في منطقة حوض المتوسط باتباع الخيارات الآتية :

- ١- التركيز بصورة واضحة وقوية على وسائل الحرب المضادة للغواصات في البحر المتوسط .

. محاولة البحث عن قواعد بحرية وجوية جديدة أو تسهيلات في بعض دول المنطقة .

لذلك دخل الصراع بطريقة غير مباشرة ويتخذ الاتحاد السوفيتي لكسر الحصار المفروض عليه بشعارات مختلفة تمكن من استقطاب بعض الدول ، وتجلي الموقف السوفيتي من الصحراء الغربية بمعارضته لضم الصحراء إلى المغرب وذلك من خلال بيان السفارة السوفيتية في الجزائر التي أصدرت في تشرين الثاني ١٩٧٥ توييد فيه استقلال الوحدات الصغيرة وعدم اندماجها في دول كبيرة قد لا يروقها الانضمام إليها والخضوع لنظام حكمها^(٦٤) .

وقد أصدر السوفييت بيان مشترك مع الجزائر يؤكد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي باعتبار ان المشكلة الصحراوية تهدد الاستقرار والسلام والامن في المنطقة^(٦٥) .

ويمكن قياس موقف السوفييت من المشكلة من خلال الدعم الدبلوماسي والسياسي والتجهيز العسكري لقوات البوليساريو لمقاتلة المغرب ، ويلعب الخلاف العقائدي دور في تأجيج حدة الخلاف بين الأطراف الدولية والإقليمية من خلال ما عرف آنذاك بالحروب بالنيابة ، وقد أعلن العاهل المغربي أن السياسة السوفيتية في أفريقيا تهدف إلى الاستيلاء على مصادر الثروة الطبيعية بهدف أضعاف أوربا^(٦٦) . كما ان الاتحاد السوفيتي رأى في صراعه مع الولايات المتحدة الأمريكية صراع استراتيجي عمد إلى الانغماس المكثف في المشكلات الإقليمية ولاسيما في مشكلة الصحراء الغربية^(٦٧) .

الموقف الفرنسي من مشكلة الصحراء الغربية :-

كانت السلطات الفرنسية تعتبر بمثابة حليف للنظام السياسي في الجزائر فترة حكم اليسار الفرنسي والمتمثل في (فرانسوا ميتران) الذي نسق الدبلوماسية الفرنسية مع الدبلوماسية السعودية واتخذت من باريس مركزاً لاتصالاتهما وزار الرئيس الفرنسي المغرب لتذليل الصعوبات بين الدولتين، كما ان العلاقات المغربية الفرنسية كانت باردة بسبب الموقف الفرنسي المؤيد لسياسة الجزائر وموريتانيا^(٦٨) .

ويلاحظ خط السياسة الفرنسية ، بان فرنسا كانت تحاول الموازنة في الحركة بين المغرب والجزائر ، وهذا ظهر عملياً في تطور مسألة الصحراء الغربية، عندما قامت البوليساريو في ليلة ٢٥-٢٦ /١٠/١٩٧٧ بالهجوم على سكة حديد زيردات - نواذيبو في موريتانيا وأسرت ٢٤ شخصاً منهم مهندسان فرنسيان ، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى عقد اجتماعاً حربياً برئاسة رئيس الجمهورية (فاليري ديسكار) وعضوية وزير الخارجية (لوي دي غرتيفو) ووزير الحربية (يفوت يورج) ورئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة يوم الخميس ٢٧/١٠/١٩٧٧ وأرسلت في الوقت نفسه مبعوثها للشؤون الأفريقية إلى الجزائر للتفاوض ، وهكذا تحركت فرنسا في مواجهة الجزائر على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري الذي تمثل في وصول كتيبة مظليين الفهود التابعة إلى الفرقة (١١) بسلاح الجو إلى القاعدة المعروفة بالرأس الأخضر في السنغال وأنزلت كتيبة مظلية في الأراضي الموريتانية واحتلت بعض المواقع بين الزويرات وميناء نواذيبو ورافقها طلعات استكشافية جوية بواسطة طائرات (ميراج ٤) وهذا التحرك المتوازن تجاه الجزائر والمغرب تتمثل في رفض فرنسا قرار التورط في مسألة الصحراء واعتبرتها مسألة داخلية^(٦٩) .

الموقف البريطاني من مشكلة الصحراء الغربية :-

ان العلاقات السياسية والتاريخية والاقتصادية المتينة والمتنامية بين الرباط ولندن، تطبع الروابط المغربية البريطانية بطابع الخصوصية والتميز، وقد اكسب التشابه في نظام الحكم الملكي جمع عناصر مشتركة للتفاهم كما ان وجود بريطانيا عضو رئيسي في المجموعة الأوروبية ينظر إليه مغربياً باهتمام بالغ خاصة وان المغرب قد تضرر اقتصادياً من جراء انضمام اسبانيا والبرتغال إلى عضوية السوق الأوروبية المشتركة بسبب الرسوم الكمركية وتنقل البضائع بين بلدان المنطقة ويضاف إلى ذلك كله ان قضية الوحدة الترابية المغربية لها أولوية في العلاقات المغربية البريطانية وان تطابق وجهات النظر حول الحل الممكن لنزاع الصحراء الغربية خاصة وان بريطانيا هي أول دولة اعترفت بمغربية الصحراء الغربية^(٧٠) .

ان الزيارات التي قام بها العاهل المغربي أكثر من مرة إلى المملكة المتحدة وخاصة التي جرت في ١٦-١٧/٧/١٩٨٧ حيث تناولت المباحثات مشكلة الصحراء الغربية ووضعها أجزاء من التراب المغربي الواقعة تحت السيطرة الاسبانية وهي سبته ومليلة والجزر الجعفرية وأكدت المباحثات أن تحرير هذه الأجزاء تتطلب إنهاء الوجود البريطاني في منطقة جبل طارق، ان المملكة المغربية تعتبر المملكة المتحدة بوابة أوروبا ومن خلالها تريد إعادة أجزاء المملكة المسلوقة لإعادة الوحدة الترابية المغربية وبضمنها الصحراء الغربية^(٧١) .

ان دور وتأثير الدول الكبرى في مشكلة الصحراء الغربية شجع على استمرارية هذه المشكلة، فعلى الرغم من كثرة النزاعات الاقليمية وخاصة في منطقة الصحراء الغربية أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات تخص المشكلة الصحراوية إلا أن هذه القرارات كانت ذات طابع معنوي ولم تلق أي تطبيق بسبب مواقف الدول العظمى من مشكلة الصحراء الغربية ورغبتها في إبقاء المشكلة لإبقاء الدول المتنازعة في فلك إرادة الدول العظمى^(٧٢) .

إضافة إلى ذلك فإن الصراع والتنافس بين الدول الكبرى حول أفريقيا والذي تشترك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي {السابق} والصين ودول الأطلسي، فقد دعا الأفارقة من الدول الكبرى أبقاء الحرب الباردة بعيدة عن أفريقيا في الاجتماعات الدولية، وجعل الزعماء الأفارقة اقل اتجاهاً أيديولوجياً، إذ انهم في تبنيمهم لحركة عدم الانحياز يؤكدون دائماً دورهم الايجابي باعتبارهم قوة ثالثة محايدة تعمل للحفاظ على السلام والأمن القومي والاستقرار الدولي^(٧٣) .

لقد خضعت هذه المنطقة لصراع القوى الكبرى لفترة طويلة من الحرب الباردة لتؤثر سلباً أو إيجاباً على تماسك كيانات المنطقة، وان انهيار المعسكر الاشتراكي المتمثل بالاتحاد السوفيتي جعل مسيرة الأحداث في مشكلة الصحراء الغربية تنخفض في حدتها وجعل التناحر بين الجزائر والمغرب أكثر ميلاً للتقارب من التصارع وهذا اثر انتصار المعسكر الغربي وزوال الاتحاد السوفيتي^(٧٤) .

أما الموقف الأوربي فقد توضح وجه اتهاماته الى الجزائر بسبب احتجاز سكان الصحراء في منطقة تندوف واستعمال السكان لأغراض دعائية وسياسية وحمل البرلمان الأوربي الجزائر مسؤولية كل الاعتداءات الموجهة ضد المغرب، لان هذه الاعتداءات تنطلق من الأراضي الموجودة تحت الإدارة الجزائرية، واقتراح البرلمان الأوربي إجراء مفاوضات لإنهاء التوتر في المنطقة بين المعنيين الرئيسيين وهما الجزائر والمغرب^(٧٥).

وفي عام ١٩٨٨ بدأت بواكر ايجابية للتقارب بين دول المغرب العربي فقد اصدرت وزارة الاعلام المغربية بيانا أعلنت فيه ان حكومة المغرب قررت إطلاق سراح ١٠٢ من العسكريين الجزائريين وقبوا منذ عام ١٩٧٦ في الأسر بالصحراء الغربية وجاء هذا القرار بعد ان أعلنت الجزائر قرار بالإفراج عن حوالي ١٥٠ من الجنود المغاربة كانت الجزائر أسرتهن على الحدود الجزائرية وهذا الإفراج المتبادل جاء على خلفية اتفاقات متبادلة بين المغرب والجزائر^(٧٦).

وفي أجواء التقارب المغربي الجزائري صرح الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ان حرب الصحراء الغربية ما تزال تشكل احد العوائق الموضوعية امام مؤسسة وحدوية شاملة للمغرب العربي الكبير وقال " ان وحدة المغرب العربي يجب ان تتم في ظل احترام رغبة كل شعب في اختيار نظامه السياسي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية " وتجدر الإشارة ان التقارب بين الدول العربية المغربية جاء انعكاساً لحالة التكتلات والتجمعات العربية العربية فقد شهدت المنطقة أكثر من لقاء فتجمع دول الخليج العربي في مجلس تعاون ، وتجمع العراق ومصر واليمن والأردن في اتحاد تعاون في ١٦/٢/١٩٨٩، دفع دول المغرب العربي إلى تعميق معاهدة "الإخاء والوفاق" التي وقعت عام ١٩٨٣ بين الجزائر وتونس وموريتانيا حيث كانت البذرة لتكوين اتحاد أوسع يشمل دول المغرب العربي^(٧٧). وهكذا تم تشكيل اتحاد دول المغرب العربي في معاهدة ضمت المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٩ حيث تنص المادة الخامسة عشرة من المعاهدة "تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس امن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي، وتتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى"^(٧٨).

من خلال متابعة المواقف الدولية للصحراء الغربية لم نلاحظ قرار فوري وملزم لحل المشكلة الصحراوية، لذلك بقت المشكلة كما هي دون حل بسبب التناقضات والمواقف المترددة والمتبدلة بين دول العالم لاسيما وان دول العالم هم من يمثلون هذه المنظمات الدولية وبلا شك أن هذه الدول عرضة للمساومات مما انعكس على مواقف المنظمات الدولية.

أن المملكة المغربية رغم المخططات سواء الداخلية أو الخارجية بقت بحكمة قادتها وعلى رأسهم جلالة الملك الحسن الثاني ثابتة بترابها ومبادئها العربية الأصيلة متمسكة بوحدة التراب والأرض وفاءً

لقسم المسيرة الخضراء ، وان ما أريد به من جمهورية عربية صحراوية لم يكن الا تمزيق لوحدة الأجزاء التي قسمت من وطننا العربي ولا يريد الحكماء من العروبة مزيد من التقسيم ، وان مشكلة الصحراء الغربية ستحل بحكمة مغربية وستحافظ المملكة على أقاليمها الجنوبية . وان بقاء العرش المغربي مرهون ببقاء وحدة الأرض المغربية ومنها الصحراء الغربية ، فقد يكون الحل مقبول لدى الجميع بإعطاء أقاليم الجنوب المتمثلة بالصحراء الغربية صلاحيات الحكم الذاتي وهذا ما تنادي به المملكة المغربية وقد تجد الأطراف المناهضة للمغرب نفسها مجبرة على القبول بالواقع . وقد قالها الملك الحسن الثاني "ان استرجاعنا للصحراء شعبي العزيز أمر تم وانتهى فالصحراء صحراؤنا ولسنا مستعدين للتخلي عنها واذا كنا نرحب بكل تفاهم من شأنه ان يضع حداً للصراع فأننا لا نقبل ان يكون أي تفاهم على حساب جزء لا يتجزأ من ترابنا الوطني"^(٧٩).

وخلاصة المواقف الدولية هو ما توصل اليه الامين العام للامم المتحدة بيريز دي كويلار من خلال اتفاهه مع رئيس منظمة الوحدة وممثلي كل من المملكة المغربية والجزائر وموريتانيا والبوليساريو حيث اسفرت المباحثات على الاتفاق على خطة سلام عرفت بخطة بيريز دي كويلار عام ١٩٨٨ أهم ما تضمنته التوصل الى وقف اطلاق النار والبدء لأجراء الاستفتاء لتقرير مصير الصحراء الغربية وقد أيدت المملكة هذا المقترح وبقي هذا المقترح مطروح لحل المشكلة حتى عام ١٩٩٠ وبعدها.

الخاتمة

ان التطورات السياسية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ تشير الى وضوح الرؤية المغربية وتوجه حكيم للحيلولة دون سلب وتقسيم المغرب الى تقسيمات جديدة ، فلكل دولة من دول العالم لها تجانسها الخاص من حيث الأجناس واللغات والأديان ، فلا يمكن اعطاء كل طيف دولة خاصة به بدعوى حق تقرير المصير ، وتمسكت السياسة الحكيمة للمملكة بالثبات والدفاع عن الموقف المغربي وحقه في الصحراء الغربية بكونها جزء من التراب المغربي .

من خلال دراسة تطور المشكلة الصحراوية يمكن تصور الحلول الممكن تحقيقها لحل مشكلة الصحراء الغربية :-

(١) ضم الصحراء للمغرب :- وإعطائها حكم ذاتي وبذلك يحافظ المغرب على وحدة المملكة ، ويمنع ذلك قيام دولة ضعيفة تكون لقمة سائغة للدول وعرضة لسياسات ومطامع إقليمية ودولية ، كما ان ضم الصحراء الى المغرب يحافظ على وحدة وقوة دول المغرب العربي .

(٢) بقاء الصحراء الغربية إقليم جنوب المغرب وتحت الإدارة المباشرة.

ان الحلين واردين ويمكن تحقيقهما ولكن الحل الأول هو الخيار المقبول لصعوبة استمرار الادارة المباشرة للمملكة على ارض الصحراء الغربية، خاصة وان التدخلات الإقليمية والدولية تحاول إيجاد سبب لخلق الأزمات والمشكلات السياسية مع المملكة المغربية وسيزيد من استنزاف قدرات وموارد المنطقة

ويجعل المشكلة مستديمة ، ان ضم الصحراء الغربية لأرض المملكة باعتباره إقليم جنوب المغرب وجزء لا يتجزأ من تراب المملكة، وإعطاء الحقوق السياسية للصحراء سيحافظ على وحدة المغرب العربي ويشجع اتحاد دول المغرب العربي على الوقوف بوجه التحديات الإقليمية والدولية المعاصرة والتي تتطلب التحالف والاتحاد في تجمع إقليمي وعدم الانفراد ، خاصة وان العصر الحالي عصر القطب الواحد حيث انفردت الولايات المتحدة في قوتها العالمية وأصبحت تفرض أرائها على شعوب ودول العالم ، وبانهيار الاتحاد السوفيتي السابق انفردت الولايات المتحدة في سياساتها العالمية وأصبحت مشكلة الصحراء الغربية خاضعة لرغبات الولايات المتحدة ، من هنا كانت السياسة المتوازنة للعاهل المغربي بإقامة علاقات طيبة مع دول العالم كافة وخاصة الدول العظمى ومنها الولايات المتحدة لتوضيح المصالح المغربية المشروعة وحقه في أرضه .

ان الموقف العربي يبدو خجولاً من خلال محاولة الدول العربية مد صلاتها مع المغرب والجزائر ومحاولة الحصول على رضا الأطراف المتنازعة ومن ضمنها البوليساريو ، وترك الحل بيد الأطراف المتنازعة رغم الاتصالات الحثيثة للمملكة العربية السعودية لكنها لم تفلح في ايجاد حل نهائي .

منظمة الوحدة الإفريقية احتضنت المشكلة خاصة وانها حصلت على دعوة اطراف النزاع ودعوة الجامعة العربية ولكن هذه المنظمة غير ملزمة في قراراتها ، ولجأت الاطراف الى الامم المتحدة التي اوصت باقامة استفتاء لسكان الصحراء للاختيار بين الانضمام للمغرب أو الانفصال ، ويبدو ان حل الاستفتاء هو الخيار الامثل والوحيد امام الحق المغربي بتمسكه بأرضه وسيادته على شعبه امام الجهات المعارضة لحكمة المملكة وصبرها ، فتمسك المملكة بأرضها بحكمة سياسية ذكية جعلت كل الاطراف ومنها البوليساريو تنفق وتستسلم لمشروع الحل المغربي والعربي والدولي باجراء استفتاء لشعب الصحراء الغربية لتحديد خيار تجديد البيعة للمملكة وملكها وهذا ما يتفق عليه سكان الصحراء المغاربة واو عكس ذلك .

من هذه المنطلقات تشير المعطيات التاريخية والسياسية الإقليمية والدولية ، ان خيار بقاء الصحراء الغربية صحراء مغربية تتمتع بالحكم الذاتي هو خيار مقبول حتى من قبل سكان الصحراء المهاجرين الى دول اخرى لغرض الدراسة وخاصة في كوبا وهذا يدل على تمسك العربي الصحراوي بهويته وتفويت الفرصة أمام الاطراف التي تريد خلق الانفصال بين الصحراوي والمغربي باعتبار ان الصحراوي مغربي الجنسية ، وهذا الخيار يتردد في أروقة الامم المتحدة ويلقى الترحيب من قبل الكثير من دول العالم .

ان أي حل لمشكلة الصحراء الغربية لا يمكن ان يتحقق دون التفاوض بين المغرب والجزائر ، لأن الجزائر يعتبر العنصر الأول والمحرك لقيام الجمهورية الصحراوية وبمجرد ان تنتهي التدخلات الخارجية سواء كانت عربية أو غير عربية سيتم التقاهم والوصول الى حل يرضي كل اطراف النزاع وبلا

شك سيكون انضمام الصحراويين الى المملكة المغربية خطوة في ترسيخ أجزاء الوطن المتناحرة سواء في المغرب العربي خاصة والوطن العربي عامة .ومن خلال كل ما تقدم يمكن القول ان الفكر الرشيد والحكيم للعاهل المغربي الحسن الثاني وخليفته محمد السادس حقق وبر بقسم اليمين بالمسيرة الخضراء، بالحفاظ على وحدة المملكة المغربية "اقسم بالله العلي العظيم أن أبقى وفيا لروح المسيرة الخضراء مكافح عن وحدة وطني من البوغاز إلى الصحراء، اقسم بالله العلي العظيم أن ألقن هذا القسم أسرتي وعترتي ،في سري وعلايتي ، والله سبحانه هو الرقيب على طوبيتي وصدق نيتي".

ان الحفاظ على موضوع الصحراء قيد المناقشة والمباحثات على الصعيد الاقليمي والعالمي طيلة السنوات بعد الانسحاب الأسباني من الصحراء، هو نجاح سياسي حققته المملكة بالحفاظ على وحدة التراب من التجزئة التي كادت ان تؤدي الى تقسيم المملكة الى إقليمين الشمالي الرباط وإقليم الجنوب المتمثل بالصحراء الغربية، خاصة وان التوجه في السياسة الدولية وتأثيراتها في فترة الحرب الباردة كانت تقسم الدول بين المؤيد للغرب او الشمال ،وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي يلاحظ زيادة أعداد الدول من خلال تقسيم الدول الموحدة الى عدة دول ،خاصة في حالة مشابهة لحالة الصحراء الغربية لما لها من ارث استعماري ولتعدد الأطراف المؤثرة بالمسألة الصحراوية، وهذا الجهد والرؤية المستقبلية لصواب الأمور حدث بوجود حكمة مغربية تحافظ على وحدة المملكة متبعة الأسلوب السلمي والحكيم ،والحقيقة التي وضعها المغرب أمام العالم بان المملكة بصحرائها وحدة ترابية لا يمكن التنازل عنها، والعلاقة التي ربطت الشعب في الصحراء بملكه علاقة بيعة وولاء، وحل الاستفتاء الذي اقترحه الملك الحسن الثاني الاحل المنطق والواقع الذي جعل كل الأطراف تخضع له وقد اجل غير مرة بسبب عدم تحديد واضح لهوية المشمولين بالاستفتاء، أما الحل الذي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس بإعطاء اقليم الجنوب (الصحراء) حكم ذاتي تحت السيادة المغربية فزادت من حق المغرب وأسقطت الحجج أمام كل الجهات التي حاولت وتحاول تجزئة المملكة المغربية، ويمكن القول ان احتفاظ المملكة المغربية لغاية عام ١٩٩٠ وبعدها بالصحراء الغربية يؤكد صحة المسيرة الخضراء للمملكة المغربية .

المصادر

- (١) الأمم المتحدة ، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك مكتب الإعلام العام ، بشأن التقييم القانوني لقرارات الأمم المتحدة، بدون تاريخ ،ص ٢٦-٢٨.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.
- (٣) السياسة الدولية ، العدد ٤٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٦.
- (٤) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، مذكرة الجمهورية الجزائرية، المصدر السابق، ص ١٣٢.

- (٥) السياسة الدولية ، العدد ٤٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٣١ .
- (٦) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .
- (٧) مذكرة حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري على مذكرة الاتحاد الوطني المغربي للقوى الشعبية في ١٢/٦/١٩٧٥ .
- (2) Africa Research Bulletin ,op, cit, 1974, pp, 85.
- (3) Ibid, pp,87.
- (١) الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة ٢٩ ، ١٣/١٢/١٩٧٤ .
- (١١) مذكرة حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري على مذكرة الاتحاد الوطني المغربي للقوى الشعبية في ١٢/٦/١٩٧٥ .
- (١٢) جريدة الصحراء الحرة ، العدد الخاص ، السنة الحادية عشر ، شباط ١٩٨٩ .
- (١٣) تنص الفقرة ٦٢ من حيثيات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية إن المعلومات والاعتبارات التي أبلغت إلى المحكمة في وقت بدء الاستعمار الإسباني للصحراء الغربية كانت هناك روابط بيعة قانونية بين مراكش وبعض القبائل التي تعيش في الإقليم .
- (١٤) الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة ٣٢ ، ٢٨/١١/١٩٧٧ .
- (١٥) المصدر نفسه ، الدورة ٢٩ ، ١٣/١٢/١٩٧٤ .
- (١٦) جمال زكريا قاسم ، مسألة الصحراء الغربية ، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٦١ .
- (١٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .
- (١٨) المصدر نفسه ، ص ٣٧٠ .
- (١٩) جريدة الصحراء الحرة ، العدد الخاص ، السنة الحادية عشر ، شباط ١٩٨٩ .
- (٢٠) من خطاب الملك الحسن الثاني ، ١٩٧٥ ، بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية ، السفارة المغربية بالقاهرة .
- (٢١) السياسة الدولية ، العدد ٦٢ ، ١٩٧٥ ، ص ٥٣ .
- (٢٢) جلال كشك ، المسيرة الخضراء وملحمة ملك وشعبه ، وقيل الحمد لله ، لندن ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ ، ص ٧٢ .
- (٢٣) جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .
- (٢٤) بطرس بطرس غالي ، خطة للسلام ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٣ .
- (٢٥) الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة ٣٠ ، ١٠/١٢/١٩٧٦ .

- (٢٦) المصدر نفسه، الدورة، ٣٢، الجلسة ٣٢، ١٩٧٧/١١/٢٨.
- (٢٧) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة، ٥٣، البند ١١٢ من جدول الأعمال المؤقت المؤرخ ١٩٨٨/١٠/١٢.
- (٢٨) عبدالوهاب بن منصور مؤرخ المملكة، ملف الصحراء الغربية أمام مؤتمر القمة العشرين، المصدر السابق، ص ٥٦.
- (٢٩) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجمعية العامة، رقم القرار ٣٤٥٣ في ١٩٧٥/١٢/١٠.
- (٣٠) الأهرام المصرية، ١٩٧٥/١٠/٢٠.
- (٣١) المصدر نفسه، رقم القرار ٣٤٥٣ في تاريخ ١٩٧٥/١٢/١٠.
- (٣٢) إيناس المهدي، مشكلة الصحراء الغربية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم السياسية، ١٩٧٨، ص ١٣٢.
- (٣٣) الأهرام المصري الصادرة ١٩٧٥/١٠/٢٠.
- (٣٤) السياسة الدولية، العدد ٤٤، ١٩٧٦، ص ٩٦.
- (٣٥) الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، نيويورك، إدارة الإعلام العام، دار الشعب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٠١.
- (٣٦) إيناس المهدي، المصدر السابق، ص ٥٣.
- (١) إيناس المهدي، المصدر السابق، ص ٥٥.
- (٣٨) السياسة الدولية، العدد ١١١، ١٩٩٣، ص ٧٥-٩٨.
- (٣٩) جريدة الأهرام، ١٩٧٩/٦/١٥.
- (٤٠) الوثائق الرسمية للقرار (١٠٨٤) / ١٩٩٦ / المؤرخ في ١٩٩٦/١١/٢٧. ميثاق الأمم المتحدة، المواد (٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١) ص ٧٦-٧٩.
- (٤١) الطليعة العربية، السنة الثالثة، العدد ١٥٤، ٢١ نيسان ١٩٨٦، ص ٢٣.
- (٤٢) ميثاق الأمم المتحدة، المواد (٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١) ص ٧٦-٧٩.
- (٤٣) الوثائق الرسمية الخاصة بمجلس الأمن، جامعة الدول العربية، مكتب الوفد العام لدى الأمم المتحدة، رقم الملف ٢٠/٣٠ في ١٩٩٦/١١/١١، وتقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية رقم (S/1996913) في ١٩٩٦/١١/١٥.
- (٤٤) جامعة الدول العربية، الدائرة الأفريقية، تقرير عن الحالة في الصحراء الغربية، بتاريخ ١٩٩٩/٣/٩.
- (٤٥) الحياة، إنكلترا، ١٩٩٦/٦/١٦، ص ١.
- (٤٦) مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ١٩٨٨، ص ٣٥٥.

- (٤٧) مركز دراسات الوحدة العربية ، المصدر السابق ، ١٩٨١، ص ٢٣٩ .
- (٤٨) إيناس المهدي، المصدر السابق، ص ٦٢ .
- (٤٩) الصباح ، العدد ٢٣٣ ، السنة الخامسة والأربعون ، تموز ١٩٨٩، ص ٢٣ .
- (٥٠) الصباح ، العدد ٢٣٣ ، السنة الخامسة والأربعون ، تموز ١٩٨٩، ص ٢٣، وللمزيد من التفصيل ينظر: مجلة الصياد ، العدد ٦، ٢٣٣١، تموز/١٩٨٩، ص ٧-١٧ .
- (٢) جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .
- (١) النان ولد المامي، المصدر السابق ، ص ٩٥-٩٩ .
- (٥٣) أحمد عسه ، المعجزة المغربية ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .
- (١) أحمد عسه ، المعجزة المغربية ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .
- (٥٥) عبد الله هدية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد ٢٥ ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٠ .
- (٥٦) الوطن العربي ، العدد ٨٥ ، ٣٠ / ٩ ، ١٩٧٨ ، ص ٢٢ .
- (٥٧) مجدي على عبيد ، صراع الصحراء الغربية ، ملف خاص السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، ١٩٨٩ ، ص ١٣١ .
- (٥٨) هاني الياس خضر ، اعادة البناء [البروسترويكا] والوطن العربي ، بحث مقدم إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٢٦٢ .
- (٥٩) جريدة أنباء المغرب ، العدد ٥٤٥ ، ٦ / ٢ / ١٩٩٩ .
- (٦٠) عبد الواحد الناصر ، ممارسة المغرب لحق الدفاع الشرعي في قضية الصحراء الغربية ، الرباط المملكة المغربية ، وزارة الدولة المكلفة بشؤون الخارجية والتعاون ، قسم الصحافة والأخبار ، ١٩٧٩ ، ص ٨ .
- (١) الأميرال بيسار لاکوست ، الاستراتيجيات في البحرية المعاصرة، إصدار لجنة الترجمة، ترجمة سلام عبدالكريم محمد ، بيروت، بدون تاريخ، ص ٣٧٦ .
- (٦٢) السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، كانون الثاني ١٩٨٩ ، ص ١٣٠ .
- (٦٣) العربي ، العدد ٨٥ ، ٣٠ / ٩ ، ١٩٧٨ ، ص ٢٣ .
- (٦٤) جمال زكريا و صلاح الدين العقاد ، سلسلة الدراسات الخاصة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ ج ٣٧ ، ص ٦٣-٧٤ .
- (٦٥) الاهرام المصرية ٢٩ / ٤ / ١٩٦٧ .
- (٦٦) السياسة الدولية ، العدد ٤٨ ، تشرين الأول ١٩٧٧ ، ص ٢٢١ .
- (٦٧) مازن اسماعيل الرمضاني، إعادة البناء والسياسة الخارجية السوفيتية ثابت أم متغير، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٣٣ .

- (١) مجلة الحوادث،"المصالحة بين المغرب والجزائر لحل مشكلة الصحراء في اطار حدودي"،العدد ١١،١٣٧٥ اذار ١٩٨٣ .
- (٢) مجلة الحوادث،العدد١٣٧٥،المصدر السابق.
- (٧٠) مجلة التضامن ، العدد ٢٢٢ ، ١١/٧/١٩٨٧ ، ص ١١ .
- (٢) المصدر نفسه،ص١٢ .
- (٧٢) دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها الدولية،اعداد نخبة من مدرسي عمادة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ١٩٩١، ص٢١٥.
- (٧٣) المختار ولد دادا،حياة موريتانيا الجغرافية ، منشورات معهد الدراسات الأفريقية،الرباط ، ١٩٩٤ ، ص ٢٩ .
- (٣) النان ولد المامي،المصدر السابق ،ص٩ .
- (١) بيان وزارة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون المغربية،حول القرار الصادر عن البرلمان الأوربي بخصوص الصحراء الغربية،نشرته جريدة العلم المغربية ، ١٤/٣/١٩٨١ .
- (٢) جريدة الخليج، الشارقة ، ٢٥/٥/١٩٨٧ .
- (٣) السفير ،بيروت، ١٦/١٢/١٩٨٧ .
- (١) شؤون عربية، القاهرة،العدد ٥٨،حزيران/ ١٩٨٩ .
- (١) خطاب الملك الحسن الثاني ،في عيد العرش ، نشرته جريدة العمل ،الرباط، ٤/٣/١٩٨١ .